متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر في ظل جائحة كورونا

Requirements to enhance digital financial inclusion in Algeria, in light of the Corona –Covid 19 Pandemic

الطيبي عبد الله [1]، تونسي اسمهان [2]

[1] جامعة أحمد دراية– أدرار (الجزائر)،tay.abdallah@univ-adrar.edu.dz

[2] جامعة أحمد دراية – أدرار (الجزائر)، Smahantounsi@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2023/01/24 **تاريخ القبول:** 2023/03/10 **تاريخ النشر:** 2023/03/15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز واقع ومتطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر في ظل جائحة كورونا –كوفيد19، وهو من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الاقتصادية خاصة في الدول النامية التي تتميز بمعدلات مرتفعة من الأقصى المالي، لاسيما في ظل الازمة الصحية لجائحة كورونا التي أثرت على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقد توصلنا الى أن مستوى الشمول المالي الرقمي في الجزائر ضعيف جداً، على الرغم من أن بنك الجزائر اتخاذ بعض الإجراءات، التي يهدف من ورائها الى ابراز أهمية تسريع الانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التوعية وتثقيف مستخدمي الخدمات المالية، بالإضافة إلى أن لجائحة كورونا الأثر الإيجابي على توجه الأشخاص والمؤسسات إلى استخدام الخدمات المالية الرقمية بالجزائر؛ لذا نوصي بأعداد خطة استراتيجية شاملة لتحقيق الشمول المالي الرقمي في الجزائر من خلال العمل على توفير كل متطلبات الشمول المالي الرقمي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي الرقمي، القطاع البنكي، الخدمات المالية الرقمية، جائحة كورونا، الجزائر.

تصنيفات JEL : G21، K20، O30

Abstract:

This study aimed to highlight the reality and requirements of strengthening digital financial inclusion in Algeria in light of the Corona-Covid 19 pandemic, and it is one of the important modern topics that have emerged on the economic scene, especially in developing countries which are characterized by high rates of financial maximum, especially in light of the health crisis of the Corona pandemic which has affected various aspects of social and economic life, and we have concluded that the level of digital financial inclusion in Algeria is very low, although the Bank of Algeria has taken certain measures aimed at highlighting the importance of accelerating the transition to digital financial services and strengthening awareness and education of financial service users, but that the Corona pandemic has a positive impact on the tendency of people and institutions to use digital financial services in Algeria; Therefore, we recommend preparing a comprehensive strategic plan to achieve digital financial inclusion in Algeria by working to provide all requirements for digital financial inclusion.

Keywords : digital financial inclusion; Banking sector; digital financial services; Corona pandemic's; Algeria

JEL Classification Cods : G21, K20, O30

المؤلف المرسل: الطيبي عبد الله، الإيميل: tay.abdallah@univ-adrar.edu.dz

المقدمة:

أن تعرض العالم لجائحة كورونا (كوفيد 19) في نهاية العقد الثاني من القرن الحالي فرض نمط حياة جديد، قائم على التباعد الجسدي والاجتماعي بين الأفراد، من أجل الوقاية ومجابهة هذا الوباء الفتاك، مما أدى إلى تعطل الحياة اليومية والاقتصادية بمختلف أنحاء العالم؛ لذا أصبح تعزيز الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم، وذلك من أجل تقليل من حدة الازمات الاقتصادية، والمحافظة على الاستقرار المالي، خاصة إذا علمنا ان الشمول المالي تم تصنيفه كعامل رئيسي لتحقيق سبعة اهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

كما يشهد العالم منذ عدة سنوات تحولات جذرية تؤثر على شتى المستويات الحياتية والاقتصادية، العامة والفردية. والمحرك الرئيسي لهذه التحولات هو التكنولوجيات الرقمية الجديدة، التي تتميز بقدرتها على توفير العديد من الخدمات المالية الرقمية وبكلفة متدنية. والجزائر كجزء من هذا العالم عليها ان لا تبقى بمعزل عن هذه التحولات، حيث برز دور بنك الجزائر كسلطة عمومية تسعى الى تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، واتخاذ إجراءات تتلاءم والبيئة الجزائرية لتذليل الصعوبات من اجل منتجات وخدمات مالية رقمية تجعلنا نخطو خطوة اتجاه الشمول المالي، ولا شك ان التطورات الأخيرة لانتشار وباء كورونا – كوفيد19- المستجد له تداعيات على الشمول المالي في الجزائر وذلك من خلال ابراز أهمية تسريع الانتقال الى الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التوعية وتثقيف مستخدمي الخدمات المالية، وفي هذا الصدد شارك محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي المنظم بتاريخ 27 أفريل 2020 من طرف مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، إذا أكد في كلمته على هدف بناء ثقافة مصرفية لدى الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال وضع استراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو المؤسسات المالية والبنوك المالية العاملة بالجزائر خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية، لتشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة ونشر الثقافة المالية الرقمية لدى كافة فئات المجتمع.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر في ظل جائحة كورونا ؟

ومن أجل الاجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن طرح الفرضية التالية: تتوفر الجزائر على المتطلبات الأساسية للشمول المالي الرقمي، إلا أنها مازالت بعيدة عن مستويات تحقيق الشمول المالي الرقمي رغم الإجراءات الداعمة له.

أهمية الدراسة:

حيث تنبع أهمية هذه الدراسة، كونها تلقي الضوء على متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا –كوفيد19-، وكذا واقعه وتحدياته، حيث ان الواقع الجزائري يتميز بصفة الاقصاء المالي وبالمقابل صعوبات تمثل تحديات لتحقيق شمول المالي، وكل هذا بدى واضحا من خلال الازمة الصحية التي نعيشها اليوم.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نهدف الى تنمية المعارف الفكرية حول الشمول المالي الرقمي الذي يعتبر محور رئيسي من محاور برامج التنمية الاقتصادية والمالية لما له من ارتباط بتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وكذا عرض حال متطلبات وتحديات الجزائر بالنسبة للشمول المالي الرقمي.

وفي سبيل تحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وهذا لتوضيح مفهوم وأهمية الشمول المالي ووصف وتحليل واقعه ومتطلباته في الجزائر في ظل جائحة كورونا –كوفيد19-

وارتئينا ان نقسم دراستنا هذه الى أربعة محاور رئيسية كما يلي:

- الإطار النظري للشمول المالي الرقمي
- واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر
- تداعيات جائحة كورونا –كوفيد19-على الشمول المالي الرقمي في الجزائر
- متطلبات الشمول المالي الرقمي في الجزائر

أولا: الإطار النظري للشمول المالي الرقمي

1. تعريف الشمول المالي الرقمي:

أن مصطلح الشمول المالي يقصد به تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية وبتكاليف معقولة على كل فئات المجتمع من أشخاص طبيعيون ومعنويون، خاصة الفئات ذات الدخل المنخفض التي تعاني من الاستبعاد المالي، أما مصطلح الشمول المالي الرقمي يشير إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات تلبي احتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم. يمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية كما انه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ الى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليا. (اتحاد المصارف العربية، 2017)

2. أهمية وأهداف الشمول المالي الرقمي: وتكمن فيما يلي:

- **الشمول المالي الرقمي يحقق الاستقرار المالي ويرفع معدل النمو الاقتصادي:**

تشير أحدث الدراسات الى وجود 1.7 مليار شخص بالغ حول العالم بحسب التقديرات الدولية لا يملكون حسابات مصرفية، من بينهم 1.1 مليار لديهم هواتف محمولة، وهو ما يمثل فرصة خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية للاستفادة من التوسع في استخدام الهاتف المحمول في النفاذ الى الخدمات المالية، كما تشير الدراسات الى التأثير الإيجابي للشمول المالي الرقمي على الأداء الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن ان يساعد الشمول المالي الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6 بالمئة وتحقيق مكاسب مجموعها 3.7 تريليون دولار امريكي بحلول عام 2025.

ومن جهة أخرى اكدت الدراسات ان هناك علاقة ترابطية وثيقة بين الشمول المالي الرقمي والاستقرار المالي، حيث من خلال الشمول المالي الرقمي تتمكن شريحة واسعة من افراد المجتمع من الحصول على منتجات وخدمات مالية عبر قنوات رسمية وبتكاليف معقولة نتيجة المنافسة بين مختلف القطاعات الاقتصادية لتدعم الاستقرار المالي وبالنتيجة التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

- **أصبح الشمول المالي الرقمي يحظى باهتمام كبير من طرف صانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم وهذا لعدة أسباب أهمها:**

✓ تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة اهداف من أهداف التنمية المستدامة؛

✓ اعتراف والتزام مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي الرقمي في جميع انحاء العالم وتطبيق مبادئها للدمج المالي الرقمي؛

✓ اعتبرت مجموعة البنك الدولي ان الشمول المالي الرقمي عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في المجتمع؛

✓ أثبتت الشمول المالي مساهمته في الحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل، والارتفاع في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

- **الشمول المالي الرقمي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية:**

وهذا من خلال العمل على تنويع منتجاتها وخدماتها المالية، والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والزبائن وتقنين بعض القنوات الغير الرسمية.

- **يهتم الشمول المالي الرقمي بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي:**

ويتجلى ذلك من خلال اتاحة الفرصة للفقراء ومحدودي الدخل بالحصول على منتجات وخدمات مالية بشكل عادل وأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال هذا يكون فيه توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم وذلك لحماية حقوقهم. (صندوق النقد الدولي، 2020)

3. **مبادئ الشمول المالي الرقمي:**

تحرص دول مجموعة العشرين عل تحقيق النمو الاقتصادي العالمي الشامل من خلال تعزيز الخدمات المالية الرقمية وتقليص فجوة توزيع الدخل، وفي هذا الإطار تبنت دول مجموعة العشرين في سنة 2016 مبادئ ارشادية للتمويل الرقمي تتطرق إلى الإجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنة الشمول المالي. كما تؤكد الحاجة الى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة الى السكان المستبعدين ماليا وقد حددت هذه المجموعة ثمانية مبادئ للشمول المالي الرقمي تتوزع على أربعة مجموعات رئيسية كما يلي: (صندوق النقد الدولي، 2020)

- **ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة:**

✓ **المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية امنة ومسؤولة تسهل الوصول اليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي، وضمان تنافسية المؤسسات المالية؛

✓ **المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات التكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى والمتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ونظام الهوية الرقمية؛

- **تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة:**

✓ **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ الى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها؛

- ✓ **المبدأ الرابع**: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف مستويات المالية الرقمية في الاستراتيجيات الوطنية؛

– **تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية:**

- ✓ **المبدأ الخامس**: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها المساواة في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ **المبدأ السادس**: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص؛

– **تعزيز المعرفة الرقمة والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة:**

- ✓ **المبدأ السابع**: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات؛
- ✓ **المبدأ الثامن**: دعم إجراءات حماية الزبائن بما في ذلك حماية البيانات بما يلي احتياجات الشباب والنساء والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير يمكن القول أن الشمول المالي الرقمي يهتم بتقديم المنتجات والخدمات المالية الرقمية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف، ومثال ذلك استعمال عملية الدفع باستعمال الهاتف المحمول، حيث ظهرت مؤخرا إمكانات ووسائل جديدة لمتوسطي ومحدودي الدخل لدخول عالم الرقمنة والقيام بالعاملات المالية والدفع الالكتروني، كل هذا من شانه تعزيز الشمول المالي الرقمي وزرع ثقافة مالية جديدة تجعل من اغلبية أفراد المجتمع والمؤسسات تتعامل وتستهلك المنتجات والخدمات المالية رقمية بتكاليف وأسعار منخفضة.

ثانيا: واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر:

للأسف تعاني الجزائر منذ زمن بعيد من ارتفاع نسبة الاقصاء المالي Financial Exclusion، والذي قدره بنك الجزائر نهاية سنة 2017 بنسبة 33٪ من الكتلة النقدية، أي ما يعادل 4675 مليار دينار جزائري، حيث أن ما بين 1500 و2000 مليار من المبلغ السلف الذكر تمثل التعاملات النقدية والاكتناز من طرف المؤسسات والعائلات، فيما يمثل الباقي حركة النقود في السوق الموازي. (BANK OF Algeria, 2018) هذا الوقع الذي يظهر المستوى الضعيف للشمول المالي في الجزائر بصفة عامة والشمول المالي الرقمي بصفة خاصة، أكده البنك الدولي في تقريره ل سنة2017 إذ حدد نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية بنسبة 29٪، حيث يرتبط الشمول المالي الرقمي بالتوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني.

من جهة أخرى أكد البنك الدولي، وبخصوص نشره لبيانات الشمول المالي لعدة دول عبر العالم على أن الجزائر مازالت متأخرة جدا في ذلك واحتلت المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة بذلك عن العديد من الدول العربية نذكر منها لبنان عمان، الكويت قطر والتي جاء ترتيبها لابأس به في هذا المؤشر، كما أنه يوجد تباين كبير في معظم المؤشرات للشمول المالي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث أنه وصل ممتلكو الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة نسبة 50,5٪، وفوق 25 سنة نسبة 57,5٪، كما ان نسبة البالغين الذين اقترضوا من جهات غير رسمية خاصة 1,5٪، ونسبة

الاقتراض من العائلة والأصدقاء نسبة 13,2٪، حيث أن هذا الأخير يدل على وجود نسبة كبيرة من الجزائريين مازالوا يفضلون الاقتراض من العائلة والأصدقاء وبالمقابل يدل على تركيز البنوك والمؤسسات المالية في منحها للقروض على طبقات معينة من المجتمع دون أخرى، (مونية و بزاوية، 2018) كل هذا من شانه التأخير على الشمول المالي في صفته الرقمية ويجعل الجزائر متأخرة للحاق بالركب في هذا الميدان، حيث يمكن ان نقدم بعض الأسباب والمعيقات التي أدت الى ضعف البنية التحتية المالية في الجزائر، من أهمها ما يلي:

- **عدم موائمة البيئة التشريعية:**

أن البيئة التنظيمية التي تأطر النشاط المصرفي في الجزائر لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية العالمية، مما جعلها عائق للمؤسسات والشركات الوطنية للاندماج في السوق العالمي، ضف الى ذلك التأخر في سن القوانين والتنظيمات التي تسمح بصيرفة الكترونية كاملة في الجزائر ومنه تعزيز الشمول المالي الرقمي.

- **ضعف الشبكة المصرفية:**

في سنة 2014 جاء قانون المالية ليعهد إلى بنك الجزائر مهمة جديدة تتمثل بالتحديد في ترقية وتنظيم الشمول المالي، وذلك بالتركيز على توسعة الانتشار المصرفي في الجزائر، وهو ما تم فعلا بفتح وكالات بنكية جديدة ومنح الاعتمادات لبنوك خاصة ومكاتب تمثيل، ليتعزز القطاع المصرفي الجزائري مع نهاية سنة 2016، الا انه تبقى وكالات البنكية العمومية هي المسيطرة بواقع 1134 وكالة، بينما تضم الوكالات الخاصة 443 وكالة، وفي سنة 2017 تعززت الشبكة الوطنية المصرفية باعتماد 27 وكالة مصرفية، ورغم هذا التزايد في عدد الوكالات البنكية من سنة الى أخرى الا أن الجزائر مازالت بعيدة عن المعدل العالمي للتغطية المصرفية، والجدول التالي يوضح نسبة انتشار (عدد السكان /عدد الفروع البنكية) وكثافة (عدد الفروع البنكية/عدد السكان على ألف) البنوك خلال الفترة 2011 إلى 2020:

الجدول رقم 01: نسبة انتشار وكثافة البنوك في الجزائر خلال الفترة 2011–2020

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد الفروع البنكية	انتشار البنوك	كثافة البنوك
2011	36,82	1.426	25.820	0,387
2012	37,56	1.478	25.417	0,393
2013	38,34	1.494	25.662	0,390
2014	39,11	1.526	25.631	0,390
2015	39,87	1.557	25.608	0,391
2016	40,61	1.557	25.749	0,388
2017	41,32	1.604	25.759	0,388
2018	42,23	1.619	26.083	0,383
2019	43,05	1.650	26.093	0,383

2020	43,85	1.690	25.947	0,385

المصدر: (بوزانة و حمدوش، 2021)

نلاحظ من خلال الجدول السابق إن معدل انتشار البنوك في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 تراوح بين 25.417 و26.093 وهو معدل أقل بكثير من العالمي، بينما تراوحت نسبة كثافة البنوك بين 0,383 و0,393 وهي نسبة ضعيفة جداً، وهذا يدل على أن الخدمات المالية البنكية لا تصل إلى كل فئات المجتمع.

- **وسائل الدفع الإلكتروني وأنظمة التسوية:**

توفر البنوك في الجزائر في مجملها البطاقة البنكية للسحب CBR والبطاقة البنكية CIB وهي تسمح لزبائن البنوك بالدفع والسحب، وهي متاحة الى عدد كبير من الزبائن، ولكن الواقع البنكي بالجزائر يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات، إضافة الى ضعف استخدام الانترنت والهاتف كوسيلة للاستفادة من الخدمات المالية. وحسب تجمع النقد الآلي بالجزائر (GIE Monetique)، فإنه يوجد حالياً 184 تاجر منخرط في نظام الدفع الالكتروني البنكي في الجزائر.

الجدول رقم 02: حجم المعاملات المالية الالكترونية بالجزائر خلال الفترة 2016-2021

السنة	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي (مليون دج)
2016	7.366	15,01
2017	107.844	267,99
2018	176.982	332,59
2019	202.480	503,87
2020	4.593.960	5 423,73
2021	7.821.346	11 176,47

المصدر: (GIE Monetique, 2022)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم المعاملات المالية البنكية الالكترونية بالجزائر عرفت ارتفاع ملحوظ في سنتي 2020 و2021، وهذا راجع لتداعيات جائحة كورونا التي فرضت عدة قيد، مما ساهم في توجه الأشخاص إلى استخدام الخدمات المالية الالكترونية.

- **قواعد البيانات والعنصر البشري:**

حيث أن مكاتب الاستعلام الائتماني غير موجودة في الجزائر والتي تقدم قواعد بيانات للتاريخ الائتماني للأفراد والمؤسسات. وهذا يرجع الى نقص وانعدام التنسيق فيما يخص تداول بعض معطيات بين المصارف والمؤسسات المالية، اما فيما يخص العنصر البشري فيقصد به نقص الكفاءات المسيرة للبنوك والمؤسسات المالية مما جعل الزبون في وضعية شك وعدم اليقين في تعاملاته مع البنك وبطبيعة الحال نقص الثقة التي هي أساس الشمول المالي.

- **هيمنة الخدمات المصرفية التقليدية:**

إن القطاع المصرفي في الجزائر يهيمن عليه القطاع العمومي، وهذا الأخير يتميز بنقص المنافسة ضف إلى ذلك تشابه الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك ونجد ذلك حتى في سعر الفائدة، كما ان المنتجات والخدمات المالية أغلبها ذو طابع تقليدي ولا يساير العصرنة. (Hocine, 2017)

ثالثاً: تداعيات جائحة كورونا–كوفيد19–على الشمول المالي في الجزائر:

يحظى موضوع الوصول إلى التمويل والخدمات الرقمية في الجزائر، باهتمام من طرف بنك الجزائر إدراكا منه بالفرث الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي الرقمي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق عدالة اجتماعية، ولا شك ا ن التطورات الأخيرة لانتشار وباء كورونا –كوفيد19– المستجد كانت له تداعيات عل الشمول المالي الرقمي في الجزائر حيث ابرزت بوضوح الأهمية والحاجة لتعزيز تطبيقات الخدمات المالية الرقمية وتوعية وتثقيف مستخدمي الخدمات المالية.

وللأسف الواقع يشير الى ان الجزائر تعاني منذ بعيد من ارتفاع لنسبة الاقصاء المالي Financial excultion والذي قدره بنك الجزائر نهاية سنة 2017 بنسبة 33٪ من الكتلة النقدية، أي ما يعادل 4.675 مليار دينار جزائري وهذا الواقع يظهر المستوى الضعيف للشمول المالي في الجزائر جعل بنك الجزائر يدق ناقوس الخطر لتجنيد كل الإمكانات المتوفرة في سبيل امتصاص هذه الأموال واستثمارها.

حيث قام بنك الجزائر بالعديد من الإجراءات سيما المتعلقة بالسياسة النقدية والقواعد الاحترازية المطبقة على البنوك حيث قرر بنك الجزائر بتاريخ 2020/03/10 مجموعة من الإجراءات لتخفيف تداعيات الازمة الصحية على الشمول المالي في الجزائر نذكر منها: (مراد، 2021)

–معدل متطلبات الاحتياطي من 10٪الى 8٪ وتخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25٪ليستقر عند مستوى 3.25٪وهذا ابتداء من 2020/03/15، والهدف من هذا الاجراء تحرير هوامش سيولة إضافية للجهاز المصرفي لدعم تمويل الاقتصاد الوطني.

–اصدار بنك الجزائر لائحة بتاريخ 2020/03/15 تهدف الى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين ،وهي متعلقة بتكريس المعاملات البنكية كأحد رواتب التمويل للاقتصاد الوطني ،حيث بفتح التمويل الإسلامي وما يمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة ،ويمكن ان نقول أن بنك الجزائر قد استجاب الى شريحة واسعة من المتعاملين بما يخدم الشمول المالي والاقتصاد ككل، كما عزز هذا الاجراء الجديد بإصداره لنظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في أسلوب التمويل الإسلامي (بيان محافظ بنك الجزائر،2020)

–بتاريخ 2020/03/24أصدر بنك الجزائر مذكرة إعلامية موجهة للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم فيها على تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير نقدية، لا سيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية، نظرا لمتطلبات المرحلة والازمة الصحية وما تتطلبه من إجراءات خاصة للوقاية.

-كما تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص على مجه الخصوص منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للعملاء.

-تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني TPE بدون إضافية.

-وبتاريخ 2020/04/06اتخذ بنك الجزائر استثنائية لتخفيف بعض الاحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وتتعلق هذه الإجراءات بنسب السيولة تصنيف الديون، حيث جعل تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة الى نسبة 60٪، وكذا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الأمان، ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بسبب الظروف التي تركها الوباء –كوفيد19-وسماح بإعطائهم قروض جديدة لإعادة النشاط الاقتصادي من جديد.

-من جهة أخرى أكد بنك على إجراءات من شانها تحسين اشمول المالي في الجزائر سيما من خلال التأكيد على تحسين قدرة البنوك والمؤسسات المالية لدعم انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة المؤسسات والمتوسطة المنتجة، وكذا تعزيز أنشطتها الاستشارية للزبائن خاصة الخبرة في مجال دراسة المشاريع، وهي مهن يتعين على المصارف تطويرها لتشجيع نمو القروض الموجهة للاستثمار وإدارة أفضل للمخاطر.

رابعا– متطلبات الشمول المالي الرقمي في الجزائر:

تقع مسؤولية تعزيز الشمول المالي في الجزائر بما فيها الشمول المالي الرقمي على عاتق بنك الجزائر بصفة أساسية، باعتباره السلطة المشرفة على اعمال البنوك والمؤسسات المالية، فبنك الجزائر هو الذي يمنح التراخيص والاعتمادات، كما أنه يتابع كل التطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته وتطوره، كما يتطلب تطبيق الشمول المالي الرقمي تظافر جهود جميع المؤسسات المالية والبنكية العمومية والخاصة من أجل تبسيط الإجراءات التنظيمية والرقابية التي تضمن تحسين البنية التحتية المالية، وكذا نشر التوعية و التثقيف المالي بين الجمهور، ويمكن تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال توفير المتطلبات التالية:

1. **تعزيز تنوع المؤسسات المالية:** من أجل تسهيل وصول كل الأشخاص إلى الخدمات المالية يجب وجود سياسات تعزز بيئة سليمة وتنافسية وفرص متكافئة لجميع مقدمي الخدمات المالية الالكترونية، وهذا التنوع يؤدي الى توسيع نطاق القنوات المالية الالكترونية، إذ إن الاعتماد على الفروع البنكية التقليدية فقط دون غيرها يمثل عقبة رئيسية في سبيل تعميم الخدمات المالية لشرائح المجتمع الفقيرة. (نعمة و مطر، 2018)
2. **دعم البنية التحتية المالية:** ويعتبر هذا من الدعائم الأساسية لإرساء بيئة ملائمة لتحقيق الشمول المالي على لنن يترافق هذا مع توفير بيئة تشريعية ملائمة تضمن التقليل من المبالغة في تطبيق الإجراءات والتوقف عن اشتراط أي وثيقة ثبوتية في حالات الإيداع، حتى ادماج أكبر قدر ممكن من النقد في دائرة الجهاز المصرفي
3. **زيادة معدل الكثافة المصرفية:** وذلك من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للوكالات البنكية والمؤسسات المالية، وكذا التركيز على انشاء فروع أو مكاتب تمثيل تعني بالتمويل المتناهي الصغر، كمشروعات المرأة الماكثة في البيت والمناطق الريفية.
4. **العمل على تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسوية:** وذلك من خلال مواكبة التكنولوجيا المستعملة في الدول المتقدمة في المجال المصرفي، ونذكر على سبيل المثال تعميم الموزعات الالية للنقود DAB عبر كامل الوكالات البنكية والمؤسسات

المالية، وتطوير شبكة الانترنت بتدفقات عالية تضمن سير العمليات بدون انقطاع، تعميم العمل بمحطات الدفع الإلكترونية TPE، توفير خدمات الهاتف المصرفي، استعمال الشيكات الإلكترونية وغير ذلك من التقنيات المتطورة التي تدعم الشمول المالي الرقمي.

5. **التثقيف المالي:** يرتبط التثقيف المالي بالمستهلك الذي يتحمل مسؤولية إبلاغ نفسه بالمنتجات التي يشتريها وفهم العقود التي يوقعها، وهو يتضمن المعرفة والمهارات والمواقف. فالتعليم المالي هو أداة رئيسة لبلوغ أهداف الشمول المالي.
6. **أتمته الخدمات المالية البنكية:** تساهم عملية أتمته الخدمات المالية المقدمة لأفراد المجتمع في تذليل الكثير من العقبات التي تقف في وجه توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي، كما أن الخدمات المالية الرقمية تمتاز بتكلفتها المنخفضة، وبما يقلل التكلفة النهائية على غير المشمولين في النظام المالي وبما يساهم في زيادة اندماجهم في قاعدة الشمول المالي، كما تساهم في تذليل العديد من العقبات، حيث يمكن التغلب على مشكلة عدم توافر الأموال من خلال السماح بعمليات مالية صغيرة الحجم وتوسيع انتشار الخدمات المالية جغرافيا، كما تعزز الشفافية وتقلل مخاطر النصب والاحتيال وزيادة ثقة المستخدمين بالمؤسسات المالية الرسمية وتعزز من مستويات دخولهم في النظام المالي الرسمي وزيادة استخدامهم لمختلف الخدمات التي يوفرها. (نعمة و مطر، 2018)
7. **تنمية الرأسمال البشري:** إذ يجب على البنوك والمؤسسات المالية الاهتمام بالمورد البشري الذي يعتبر أساس كل عملية تغير وتطور، ذلك من خلال إجراء دورات تكوينية وتدريبية بالتنسيق مع مؤسسات عالمية رائدة في المجال المصرفي.
8. **تنويع المنتجات المالية وتطويرها:** والغرض منها هو تقديم جملة من الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة لتغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية، وذلك من خلال مراعاة احتياجات ومتطلبات الزبائن المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات المصرفية قبل طرحها وتسويقها، بالإضافة الى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتامين ووسائل الدفع وليس عل الإقراض والتمويل فقط.
9. **تحسين وتطوير الوساطة المصرفية بشكل يضمن التثقيف المالي:** يجب ان يرتكز تحسين وتطوير الوساطة المصرفية بالضرورة على عصرنة أنظمة معلومات المصارف، حيث ستسمح هذه بتوسيع مجموعة المنتجات والخدمات المالية نحو الزبائن زمنه ادماج مالي أوسع من حيث جمع الادخار او من حيث تسهيل عملية الحصول على قروض، ومن جهة أخرى يكون تبادل المعلومات في إطار بطبعة صفة الشمولية والموثوقية، كل هذا من شانه ضمان استقرار مالي مستدام وذلك لخدمة النشاط الاقتصادي بصفة متنوعة وديناميكية.
10. **استهداف العمليات المصرفية الإسلامية لاستقطاب شريحة أوسع وضمان توسع في الشمول المالي الرقمي:** ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية كأحد الطرق الفعالة لتمويل الاقتصاد الوطني واستهداف شريحة واسعة من المتعاملين داخل المجتمع، من جهة أخرى نجد اعتماد التامين التكافلي في الجزائر بصفة رسمية وصدور المرسوم التنفيذي الخاص به تحت رقم 21-18بتاريخ2021/02/23 يحدد شروط وكيفيات ممارسة هذا التامين في الجزائر مما يؤكد استهداف شريحة من المجتمع بهذه الخدمات وتوسيع دائرة الشمول المالي.

الخاتمة:

لقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي الرقمي، وذلك من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول الى الخدمات والمنتجات الرقمية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى وقدراتهم المالية، وبالضرورة ينعكس هذا بشكل إيجابي عل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء، ومن ثمة على المجتمع ككل، وعليه تم تسجيل منذ سنة 2010 تعهد أكثر من 55 بلد بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلد بإطلاق او اعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن، وكل هذا راجع الارتباط اهداف الشمول المالي الرقمي بأهداف التنمية المستدامة.

أما بخصوص واقع ومتطلبات تعزيز الشمول الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا –كوفيد19–فقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها كما يلي:

- ✓ بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الجزائر لتعزيز الشمول المالي الرقمي، والذي يلعب بنك الجزائر دورا رئيسيا فيه الا انه مازال هماك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول الى خدمات رقمية تضمن لنا الشمول المالي الرقمي.
- ✓ كانت لجائحة كورونا –كوفيد19–تداعيات على الشمول المالي في الجزائر، ولعل أبرزها التوجيهات التي أصدرها بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم على تشجيع العملاء على استخدام المزيد وسائل الدفع غير النقدية، لا سيما الشيكات المصرفية والبطاقات المصرفية، نظرا لمتطلبات المرحلة والازمة الصحية وما تتطلبه من إجراءات خاصة للوقاية ،كما تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص على وجه الخصوص منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للعملاء، ومن جهة أخرى أكد بنك الجزائر على استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية، الشباك الالي للأوراق النقدية /GABالموزع الالي للوراق النقدية DABاو الدفع بالبطاقات البنكية، وتزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني TPEبدون تكايف إضافية.
- ✓ يتطلب تعزيز الشمول المالي الرقمي توفير عدة متطلبات أساسية التي من أهمها تعزيز تنويع المؤسسات المالية، العمل على التثقيف المالي، الحماية المالية للمستهلك وأتمته الخدمات المالية.
- ✓ اصدار بنك الجزائر للائحة المؤرخة في 2020/03/15 والموجهة للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر، والتي تم بموجبها تكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد الطرق الفعالة لتمويل الاقتصاد الوطني تعتبر خطوة إيجابية لاستهداف شريحة واسعة من المتعاملين داخل المجتمع وتعزيز الشمول المالي.

المصادر و المراجع:

- اتحاد المصارف العربية. (2017). الشمول المالي:حاجة عربية للحد من الفقر. *مجلة اتحاد المصارف العربية*، العدد436.
- أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2021). تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2018. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 06*(01)، 462-488.
- بوعيشاوي مراد. (2021). الشمول المالي الرقمي في الجزائر . *مجلة التمويل تالاستثمار والتنمية* (صفحة 72). المدية : جامعة المدية.
- خافاوي مونية، و مُحَّد بزاوية. (2018). الشمول المالي لدعم وتعظيم التحولات المالية للمهاجرين الجزائريين. *ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول :تعزيز الشمول المالي في الجزائر الية لتدعيم التنمية المستدامة* . خميس مليانة، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر.
- سلاوتي ح. (جانفى 2013). دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترقية المنتجات المالية والمصرفية . *مجلة الاقتصاد والتنمية العدد 1*. المدية : مخبر التنمية المحلية المستدامة .
- صندوق النقد الدولي. (2020). موجز سياسات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية. *مجلة صندوق النقد الدولي*.
- نغم حسين نعمة، و أحمد نوري حسن مطر. (2018). *الشمول المالي: متطلبات التطبيق و مؤشرات القياس*. العراق: جامعة النهرين.

- BANK OF Algeria .(2018 ,02 14) .note n .2018/01 °Bank of Algeria ، Algerie.
- GIE Monetique. (2022). *https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet*. Consulté le 06 2022, 05, sur https://giemonetique.dz/.
- Sam Hocine .(2017) .Pour une meilleure inclusion financiere et l'accessibilité aux services bancaires et financiers: cas de l'Algérie .Revue critique de droit et sciences politiques.55-40 ،(02)12 ،